

الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية

ا.د. بلقاسم مصطفى / جامعة تلمسان

ا. بن عاتق حنان / جامعة معسكر.

Abstract

The debate on the subject of the government interference in the economic life is increasing, where we distinguish between two types of governmental interventions: direct and indirect. The former is based on the activities of the production and consumption of the government; whereas the latter consists of the use of Monetary and fiscal policy instruments within the framework of macroeconomic policy. These interference aims to It aims to achieve a set of goals expressed in the kaldor's magic box In particular economic growth through fiscal policy tools. This made clear the role of fiscality in influencing the macroeconomic variables and targeting economic growth rate.

Keywords: *Fiscality, Fiscal Revenues, Economic Growth, Co-integration, ECM*

ملخص

إزداد النقاش حدة بخصوص موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. بحيث يتم التمييز بين عدة أنواع من تدخلات الحكومة في الاقتصاد، فهناك التدخل المباشر من خلال أنشطة الحكومة الإنتاجية والاستهلاكية، وهناك التدخل غير المباشر من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية ضمن إطار السياسة الاقتصادية الكلية. وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عبر عنها الاقتصادي كالدور ضمن المربع السحري، في مقدمتها النمو الاقتصادي وذلك عبر أدوات من بينها السياسة الجبائية، ومن هنا استخلص الدور الذي تلعبه الجباية، فهي تعدّ ورقة هامة في يد الدولة تمكّنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية و استهداف معدل النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الجباية، الإيرادات الجبائية، النمو الاقتصادي، التكامل المتزامن، نموذج تصحيح الأخطاء.

مقدمة

تطور دور الدولة في الاقتصاد، فبعد أن كانت الدولة في الفكر التقليدي لا تتدخل إلا من أجل أداء ثلاث وظائف أساسية: الأمن، العدالة، التمثيل الدبلوماسي، تطور دورها وأصبحت عونا اقتصاديا كغيرها من الأعران الآخرين الفاعلين في الحياة الاقتصادية، ولقد أدى توسع دور الدولة إلى التوسع في وظيفة الضريبة، فلم يصبح الهدف من فرض الضرائب توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة المحدودة فقط، بل تؤدي أيضا أهدافا أخرى في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأضحت تشكل أداة فعالة في يد الدولة تستخدمها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية في مقدمتها النمو الاقتصادي.

قد بادرت الجزائر إلى وضع إصلاحات جبائية للرفع من المردود المالي من جهة خصوصا أن الجزائر تعتمد بكثرة في إيراداتها على العائدات البترولية والتي تبقى دائما عرضة للأزمات الدورية التي تتعرض لها أسعار البترول، فهي تبحث عن تنويع العائدات الجبائية لتغطي بها الارتفاع الكبير الذي تشهده النفقات العمومية في الأونة الأخيرة، ومن جهة أخرى فهي تسعى من وراء هذه الإصلاحات إلى تحسين فعالية الهيكل الضريبي ليساهم هو أيضا في تحقيق النمو الاقتصادي والتمكّن من القضاء على الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الجزائر. ومن هنا استخلص الدور الذي تلعبه المتغيرة الجبائية، فهي تعدّ ورقة هامة في يد الدولة تمكّنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما تمكّنها من استهداف معدل النمو الاقتصادي.

فما مدى مساهمة السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي ؟

تنجلى أهمية الموضوع في النظر إلى الجهود التي تبذلها الدولة في إتباع سياسة اقتصادية فعالة من أجل الارتقاء بالاقتصاد الوطني والرفع من معدل النمو الاقتصادي، من هنا تكمن أهمية السياسة الاقتصادية والسياسة الجبائية خاصة في تحقيق هذا الدور.

1- مفاهيم عامة عن الجباية والنمو الاقتصادي.

1-1 تعريف الجباية يمكن تعريف الجباية على أنها: « مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية »¹. وتحثل الجباية أهمية بالغة في الاقتصاد وذلك على المستويين الكلي والجزئي.

1-1-1 على المستوى الكلي: تعدّ الجباية أداة تعديل اقتصادي واجتماعي، تنظم فرض الضرائب والرسوم لصاح الدولة والجماعات المحلية « فهي أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية »².

1-1-2 على المستوى الجزئي: يمكن للجباية أن تكون لها آثار جدّ معتبرة على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، فالضريبة تؤثر على ميل الأفراد للدخار كما تؤثر على إستراتيجية التمويل والاستثمار بالمؤسسة، إذ تلعب دور المحفز، الموجه، المثبط للاستثمار داخل المؤسسة.

1-2 النمو الاقتصادي وكيفية قياسه

النمو الاقتصادي هو: « التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن ». كما يتمّ قياسه بناء على الزيادة الحاصلة في الناتج الداخلي الخام وذلك لأنّ النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية³. وعلى هذا الأساس فالنمو الاقتصادي هو التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى. عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، بحيث تعمل الدولة على الوصول إلى نمو اقتصادي قوي ومستمر.

1-3-1 النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي

1-3-1-1 نماذج الكينزيين المحدثين للجباية كمتغير محفز لمعدل النمو المتوازن:

من بين النماذج التي تتضمنها هذه النظرية نجد ما يلي:

* **نموذج سميت ووايت (White and Smith):** اهتم وايت بمشكلة التعادل بين المعدل الفعلي والضروري، بمعنى باللا توازنات المحتمل ظهورها في الأجل القصير، وحاول معرفة كيف يمكن للجباية أن تكون أداة لتفادي هذه الظاهرة، أما سميت فنموذجها كان غنيا بحيث قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الميزانية (سياسة الإنفاق العام والسياسة الجبائية)، فهدف سميت تمثل في دراسة مختلف الآثار التي تحدثها هذه السياسات على معدل النمو الاقتصادي، وكيف يمكن لهذه السياسات أن توفق بين ما يسميه متطلبات أو ضروريات النمو وهي التي توافق الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية وبين اتجاهات النمو كما تظهر من خلال الطلب الفعلي، نموذج سميت يتجه إلى اعتبار دور الجباية على أنه عنصر مهم ولكن جزئي ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، فالسياسة الجبائية لا تكون منفصلة عن السياسة الميزانية والنقدية.

* **إدخال الجباية ضمن النماذج الديناميكية في الأجل الطويل** "K.K.Kurihara": إن K.K.Kurihara يترك مشكل المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي ومعدل نمو القدرة الإنتاجية مفترضا بأنه في الأجل الطويل العرض والطلب بنفس المعدل المضمون والذي يسميه "معدل نمو القدرة الكاملة" *le taux de croissance de pleine capacité*⁵. حسب Kurihara فإن الاقتصاد يؤول إلى الابتعاد عن مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل، لأنه لا يوجد أي ميكانيزم يضمن لنا إمكانية المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة ومعدل النمو الموافق للتشغيل الكامل لقوة العمل، وهنا سوف يكون دور السياسة الاقتصادية على العموم والجباية على الخصوص والتمثل في منع الاقتصاد من الدخول ضمن مجال تضخمي طويل الأجل أو ضمن مجال ركود مزمن ومن المهم هنا الإشارة إلى أنه ضمن نماذج الكينزيين المحدثين للنمو الاقتصادي فإن التوازن هو توازن غير مستقر سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير وعندما يحيد الاقتصاد قليلا من مجال النمو المتوازن فإن النتيجة هي تضخم مزمن "une inflation chronique" أو ارتفاع مستمر في ظاهرة البطالة، أو في بعض الأحيان تحدث الظاهرتان معا وهو ما يعرف في الاقتصاد بظاهرة الركود

التضخمي "la stag - flation" وهي عبارة عن الظاهرة التي يتزامن فيها وجود التضخم أي الارتفاع المستمر في الأسعار مع ظاهرة البطالة.⁶

1-3-2 النماذج النيوكلاسيكية للجباية كمتغير محفز لخصائص مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل :

حسب النيوكلاسيك، فإن معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مستقل عن القيم التي تأخذها مختلف معلمات السياسة الاقتصادية والجباية خصوصا، أي أن هذه الأخيرة لا يمكنها التأثير على قيمة هذا المعدل، لأنه مرتبط أساسا بالعوامل الطبيعية، إلا أن خصائص مجال النمو المتوازن لا تخرج عن إطار السياسة الاقتصادية، والجباية يتم استخدامها هنا من أجل توجيه الاقتصاد نحو المجال الأمثل لهذا النمو. إن إدخال الجباية ضمن النموذج النيوكلاسيكي يؤدي بالاقتصاد إلى أن يتجه إلى مجال النمو المتوازن حيث معدل النمو الاقتصادي يساوي المعدل الطبيعي وقد تم إدخال هذا المتغير من طرف الاقتصاديين (Cornwall و K.Sato).

2- السياسة الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

إن السياسة الاقتصادية ككل والتي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها النمو الاقتصادي تمتلك مجموعة من الأدوات النقدية و الجباية وتعمل على تسخير سياستها النقدية والمالية عموما والجباية خصوصا من أجل خدمة أهداف سياستها الاقتصادية الكلية، وقد عرفت الجزائر جملة من التطورات الهامة والعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد الموجه والمخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الحر، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزتها مباشرة جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي. وسنقوم في هذا البحث بدراسة مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر.

2-1 السياسة الجباية والنمو الاقتصادي خلال المرحلة (1967 - 1985)

بعد استقلال الجزائر السياسي لم تكن تتوفر على الكفاءات القادرة على وضع التشريعات القانونية عموما والجباية خصوصا وكذا صياغة الأطر التنظيمية لتسيير إدارتها العمومية، وهو الأمر الذي جعلها تبقى بعد استقلالها - إلى أجل معين - تتعامل بالأنظمة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، والأمر نفسه تم بالنسبة لنظامها الضريبي الذي كان له نفس التقسيم الجغرافي مقارنة بالنظام الفرنسي، فهناك ضرائب تجبي لصالح الخزينة العمومية وأخرى لصالح الجماعات المحلية، صف إلى ذلك أن أنظمة التقدير هي مماثلة للأنظمة الفرنسية فنجد النظام الحقيقي التقديري، الجزافي ويكمن الفرق فقط على مستوى المعدلات، فالجزائر آنذاك قامت بفرض معدلات ضريبية مرتفعة بسبب حاجتها الملحة لموارد مالية ضخمة لتمويل إستراتيجيتها التنموية. وكان الهدف من فرض الضرائب يركز على تخصيص العائد من صادرات المحروقات من أجل الاحتفاظ بخدمة مدنية كبيرة وتوفير التحويلات والإعانات العامة لكل من الاستهلاك والإنتاج والقيام ببرنامج ضخم للاستثمارات العامة غير ذات أولوية.⁷

تميز النظام الجبائي خلال الفترة (1967 - 1985) بمجموعة من الخصائص جعلت منه لا يواكب التحول الاقتصادي الحاصل بعد سنة 1986، فقد عيب على هذا النظام هيمنة الضرائب غير المباشرة فيه وضالة مداخيل الضرائب المباشرة، وكذا زيادة الجباية الخارجية مما أدى إلى التفكير في إصلاحه و عصرنته.

تميزت المرحلة بالاعتماد على الجباية البترولية إلى حلول 1986 حيث وبفعل انهيار أسعار البترول، لم تساهم الجباية البترولية إلا بنسبة 29% من إجمالي الإيرادات الجبائية.

كما تميزت هذه المرحلة أيضا بسوء تأطير الإدارة الضريبية وهو ما كان سببا في قلة كفاءتها، فهي بدورها عانت من سلبات سوء التسيير كغيرها من الإدارات العمومية. بالإضافة إلى ذلك فإن النظام الضريبي السائد في تلك الفترة لم يتمكن من تحفيز الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي بسبب العراقيل والبيروقراطية، صف إلى ذلك احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفرضها قيودا على الواردات.

2-2 السياسة الجبائية الجزائرية والنمو الاقتصادي ضمن برامج التعديل الهيكلي (1986-1998)

باشرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية عموما والجبائية خصوصا، وأصبحت تنظر إلى الجباية على أنها عنصر فعال لحل مشكل اختلال التوازنات التي تهدد نظامها الاقتصادي والمالي بغرض إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه. وهذا في إطار إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بالنظر إلى عدم استقرار الجباية البترولية، فهي حبيسة عوامل خارجية مثل: أسعار النفط التي تخضع للتقلبات، حصة الإنتاج المحددة من قبل منظمة "الأوبك" وسعر صرف الدولار كعملة تسعير النفط وتسوية الصفقات في هذا القطاع.

تركز مضمون النظام الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ضرائب جديدة هي الضريبة على الدخل IRG، الضريبة على القيمة المضافة TVA، الضريبة على أرباح الشركات IBS. وتم إدراج النظام الجبائي الجزائري ضمن منطوق الإصلاحات التي تنتهجها الجزائر، حيث شهد إصلاحات لعصرنته ويمكن تلخيص أهداف الإصلاح فيما يلي:⁸

- * تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيض الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات.
- * خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات.
- * إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بتوظيف الضريبة وجعلها أداة من أدوات التحكم في التضخم.
- * إرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته.
- * إعادة هيكلة وتنظيم المصالح الضريبية.
- * المساهمة في تحقيق جهود اللامركزية الاقتصادية والسياسية للوطن.

وقد أسفر الإصلاح الضريبي عن بنية جديدة للنظام الجبائي يعتمد على الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية، بحيث تم تمييز موارد الجماعات المحلية الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية كما تم تخصيص الضرائب التالية لصالح ميزانية الدولة: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب على الإنفاق، الضرائب على التداول والضرائب على التجارة الخارجية، كما تم تخصيص الضرائب التالية لصالح الجماعات المحلية: الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الضرائب على الملكية كالرسم العقاري ورسم التطهير.

إن معدل النمو الاقتصادي الذي كان ساليا في المتوسط (-0.5%) خلال فترة الثمانية السنوات (1986 - 1993) أصبح موجبا منذ بداية سنة 1995، أي سنة واحدة بعد تطبيق البرنامج الشامل للتعديل الهيكلي، إذ بلغ متوسطه 03.4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج⁹، ويمكن توضيح هذه النتائج من خلال عرض الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: تطور النمو الاقتصادي ب %

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النمو الاقتصادي	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	-2.5	-0.4	3.7	2.6	-0.9	5.1

Source: Abdelmadjid Bouzidi "les années 90 de l'économie algérienne", EL Watan, Alger, 2001, p55

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن سنة 1997 هي السنة التي عرفت أدنى نسبة نمو (1.1%) ليرتفع مجددا سنة 1998، هذه النتائج تصبح أكثر توضحا إذا استخدمنا مؤشر النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات باستثناء سنة 1998، ويمكن تفسير هذه الأرقام من خلال عرض معدلات النمو القطاعية خلال الفترة المدروسة كما يلي:

الجدول رقم 2: معدلات النمو القطاعية من 1993-1998.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	1.3-	4.4-	1.4-	7.9-	3.9-	4.6
الزراعة	3.7-	9.0-	15	19.5	14-	11.4
BTP	4.0-	0.9	2.7	4.5	2.0	2.4
المحروقات	0.8-	2.5-	1.0	7.0	5.2	3.5

Source: Abdelmadjid Bouzidi, op, cit, p55

يوضح الجدول العلاقة القائمة بين النتائج الحسنة لمعدل النمو الاقتصادي (بحيث أصبح موجبا منذ 1995) وبين معدل النمو في قطاعي الزراعة والمحروقات، كما يوضح التأخر الركود الحاصل في القطاع الصناعي والذي سجل معدلات سالبة طوال مرحلة التعديل الهيكلي باستثناء سنة 1998. ويمكن استنتاج ما يلي:

* أن معدل النمو الاقتصادي متذبذب حيث سجل معدل 03.8% سنة 1995 ليرتفع إلى 4.1% سنة 1996، ثم ينخفض إلى 1.1% سنة 1997، ليعاود الارتفاع سنة 1998 إلى 5.1% وذلك بسبب ارتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها وهي أسعار البترول والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي.

* ركود القطاع الصناعي وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي.

* عدم بلوغ الهدف المسطر إثر الشروع في برنامج التعديل الهيكلي والمتمثل في تحقيق معدلات نمو ما بين 3 و 6% ولكن لم يسجل سوى 4.6% كأعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة، كما أن الانتقال من مرحلة ركود قبل سنة 1994 إلى مرحلة نمو بداية من سنة 1995 يبقى غير كاف بالنسبة لاحتياجات الجزائر، بالرغم من ذلك يمكن القول بأن أهم مكسب أفرزته إجراءات التعديل الهيكلي على معدل النمو الاقتصادي هو أنه أصبح موجبا بعد أن كان سالبا طوال الفترة (1986 - 1993).

ابتداء من سنة 1998 شهد الاقتصاد الجزائري صدمة نفطية مردها انخفاض أسعار البترول، وسجل النمو الاقتصادي معدلا قدره 1.5%، هذه النسبة متأتية أساسا من النمو المحقق في القطاع الصناعي العمومي. ابتداء من سنة 1999 أعلن عن برنامج لتأهيل 150 مؤسسة صناعية تدوم مدته 03 سنوات، الأمر الذي أدى إلى نمو القطاع الصناعي بنسبة 01.5% مقارنة بنسبة 1998، وقد وفر القطاع الصناعي فرصا كبيرة للاستثمار.

2-3 الوضع الجباي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1999 - 2003):

بعد الأزمة الحادة التي شهدتها الجزائر، لم تجد من حل أمامها سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتطبيق حلوله وتوصياته التي حققت خمس إنجازات.

1- استعادة التوازنات الخارجية.

2- التطهير التدريجي للمالية العامة.

3- تخفيض معدل التضخم إلى معدلات مقبولة.

4- تحسين شروط تمويل الاقتصاد.

5- تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب.

وقد رأى المجلس الوطني الاقتصادي بأن البرنامج مكن من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن هذه النتائج لم تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة في مجال النمو الاقتصادي والشغل مما زاد من حدة البطالة. بعد الصدمة لسنتي 98، 99، أي سنة 2000، رسخت الجزائر العودة إلى الاستقرار المالي، حيث سجل النمو الاقتصادي معدلا قدره 2.6% سنة 2000 ثم 2.1% سنة 2001، ليقفز إلى 4.1% سنة 2002، 6.8% سنة 2003، ولقد تم تسجيل هذه المعدلات المعتمدة في ظل تراجع كبير لمعدلات التضخم والتي بلغت 1.42% سنة 2002. وحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تعد قطاعات المحروقات، الأشغال العمومية والخدمات في المقدمة بالنسبة لنسب النمو المحققة، في حين تبقى الصناعة متذبذبة حسب القطاعات

والفروع مع تسجيل نمو سلبي في قطاع الفلاحة بسبب الظروف المناخية¹⁰. إذا كانت الجزائر قد نجحت في استعادة توازنها الاقتصادية والمالية الكبرى فهي شروط ضرورية ولكنها غير كافية من أجل إنجاح الإنعاش الاقتصادي. ينبغي الإشارة إلى أن القطاع الصناعي العام الأكثر إنتاجاً للثروة و لمناصب الشغل، لم يصل إلى المستوى المطلوب. فكيف تستطيع الدولة مواجهة وصول عشرات الآلاف من الشباب طالبي العمل، حيث بلغت معدلات البطالة نسباً تتراوح بين 06% و 07% سنوياً. فخلق محيط اقتصادي أكثر استقراراً هو أمر أساسي ولكنه ليس كافياً من أجل مواصلة وتعميق الإصلاحات الكبرى، وهو ما يتوجب تدخل الدولة من أجل تحفيز معدل النمو الاقتصادي والرقى بها إلى المعدل المطلوب.

وقد حاولت الدولة الاستجابة لهذه الوضعية عن طريق العديد من الإجراءات المتمثلة في إنشاء هيئات ووكالات لمحاربة البطالة وإنعاش دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بالإضافة إلى تنظيم الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار الخاص بالباطالين "ANDI".

في الأخير يمكن القول بأن نسب النمو الاقتصادي المسجلة بعد مرحلة الإصلاحات الهيكلية وإثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي هي نسب معتبرة ولكنها تظل مرتبطة بصورة كبيرة بقطاع المحروقات، وإن كانت بعض القطاعات الأخرى قد سجلت نمواً معتبراً وذلك بفضل سياسات الإصلاح المنتهجة ومع الشروع في تطبيق النصوص والتشريعات القانونية الخاصة بتحرير الاقتصاد والمنافسة وتحرير التجارة الخارجية فالجزائر حققت التوازنات ولكنها لم تستطع تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات وهو ما يستوجب عليها استغلال تحسن المداخل النفطية للإسراع في الإصلاحات.

أما فيما يخص الجباية في هذه الفترة فيلاحظ استمرار هيمنة الجباية البترولية على جباية الدولة، حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي إيرادات الدولة 58.52% سنة 1993 ثم 52.45% سنة 1998 و 65.15% سنة 2002 وهو دليل على عدم تمكن هذه الإصلاحات المنتهجة من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

2-4 الوضع الجبائي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 - 2010)

تعززت حيوية ميزان المدفوعات بفضل محيط خارجي مشجع من ناحية و واردات السلع والخدمات التي استقرت في مستواها المسجل في 2008 مما جنب البلاد العودة في 2009 إلى ميزان مدفوعات سلبي. واتسم وضع الجزائر المالي مع نهاية 2008 بأداء جيد و متميز وذلك بتسجيل فائض قياسي لميزان المدفوعات بقيمة 34.4 مليار دولار لتبقى بذلك سنة 2008 في مقدمة السنوات الأربعة التي سجل فيها ميزان المدفوعات فائضاً قياسيماً منذ استقلال الجزائر¹².

بيد أن هذه الوضعية تغيرت بشكل عميق سنة 2009 على اثر انخفاض سعر البرميل بنسبة تقارب 40%.

فيما يتعلق بالديون الخارجية التي تم تسديد حوالي 18 مليار دولار منها مسبقاً فإنه لم يترتب عن الأزمة المالية أي أثر على الجزائر. انخفض حجم الديون الخارجية من 23.3 مليار دولار سنة 2003 إلى 5.6 مليار دولار سنة 2006 ثم بأقل من 4 ملايين دولار سنة 2010. وبالرغم من الحفاظ على النمو الاقتصادي و الارتفاع المتواصل للجباية العادية إلا أن الإيرادات المتأتية من المحروقات تظل ذات وزن كبير و يؤثر تراجعها على مداخل الخزينة بشكل محسوس.

اعتباراً من 2009، انخفضت الجباية البترولية الإجمالية بنسبة 42% لتنتقل من 4000 مليار دج عام 2008 إلى 2400 مليار دج في 2009. وأما بالنسبة لصندوق ضبط إيرادات المحروقات المخصص أصلاً لتغطية عبء الميزانية لتسديد الديون الخارجية فقد خصص لتحويل ادخار عمومي استراتيجي سيرافق تمويل البرنامج الاستثماري للدولة. ومنه

ارتفعت أرصدة صندوق ضبط الإيرادات الذي كان يتوفر على 1842 مليار دج في 2005 إلى 4316 مليار دج في نهاية 2009 وبقي على حاله إلى غاية سنة 2010.

3- دراسة اقتصادية قياسية لمدى تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المتزامن.

إن دراسة الوضع الجبائي والنمو الاقتصادي في كل المراحل التي مرت بها الجزائر والنتائج المتوصل إليها يدفعنا إلى القيام بدراسة اقتصادية قياسية لمدى تأثير الجباية بنوعها العادية و البترولية على النمو الاقتصادي. يتم ذلك على أساس المعطيات المتوفرة عن المتغيرات الثلاث الجباية العادية، البترولية و الناتج الداخلي الخام من 1968 إلى 2010. سوف يتم اختبار مدى وجود علاقة بين الجباية والناتج الداخلي الخام وذلك باستعمال تحليل التكامل المتزامن. (l'analyse de la cointegration).

3-1 مراحل اختبار التكامل المتزامن: يسمح اختبار التكامل المتزامن بتعريف وتحديد العلاقة الحقيقية بين متغيرين بصفة واضحة عن طريق البحث عن وجود شعاع (vecteur) التكامل المتزامن . ويمكن تلخيص مراحل اختبار التكامل المتزامن فيما يلي:

3-1-1 اختبار درجة تكامل المتغيرين:

تكمن المرحلة الأولى في دراسة خصائص السلاسل الزمنية الثلاث (الجباية العادية و البترولية والنمو الاقتصادي) والتي تبين مدى استقراريتها. يتم هذا باستعمال اختبار ديكي فولر المطور ADF. ومن أجل اختبار (ADF) نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات النماذج الثلاث التالية:¹³

$$\Delta y_t = \rho_1 y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j y_{t-j} + c + \varepsilon_t, \dots (2) \quad \Delta y_t = \rho_1 y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j y_{t-j} + \varepsilon_t, \dots (1)$$

$$\Delta y_t = \rho_1 y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t, \dots (3)$$

حيث أن :

c : هو ثابت.

ε_t : هو الخطأ العشوائي.

تقدير التباين في المدى القصير بالعلاقة التالية:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

تقدير التباين في المدى الطويل بالعلاقة التالية:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \sum_{t=1}^n e_t e_{t-i}$$

ومن أجل تقدير التباين في المدى الطويل، من المهم تحديد رقم التأخر l ، ويساوي بالنقريب:

$$l = 4(n/100)^{2/9}$$

حيث أن n عدد المشاهدات.

$$t_{\phi_1} = \sqrt{k} * \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

- حساب الإحصائية:

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$$

حيث:

ومقارنة هذه الإحصائية مع القيمة الجدولية في جدول Makinon.

إذا كانت $t_{\hat{\phi}_1} \geq t_{tab}$ نقبل الفرضية العدمية $H_0: \phi_1 = 1$ السلسلة الزمنية غير مستقرة، ونرفض الفرضية البديلة $H_1: \phi_1 < 1$ السلسلة الزمنية مستقرة.

3-1-2 تقدير العلاقة في المدى الطويل:

إذا اتضح بأن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة $Y_t \sim I(1)$ و $X_t \sim I(1)$ يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات و ذلك باستخدام طريقة MCO وفق الصيغة التالية: $y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_t + e_t$ وحتى تتوفر علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون سلسلة بواقى هذا النموذج مستقرة من درجة أقل $e_t \rightarrow I(0)$.

3-1-3 نموذج تصحيح الخطأ:

إذا توفرت الشروط السالفة الذكر، فإن النموذج الملائم لتقدير العلاقة بين هذه السلاسل هو نموذج تصحيح الخطأ ECM و الذي يأخذ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل لاحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية و العلاقة قصيرة الأجل وذلك بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها. بالتالي فهو يمثل في نفس الوقت نموذجا ستاتيكيًا $(\beta_1 \Delta x_t)$ و نموذجا ثابتا $(\beta_2 (y_{t-1} - \beta x_{t-1}))$ و منه يمكن تقدير العلاقة التالية:

$$\Delta y_t = (\beta_1 \Delta x_t) + (\beta_2 (y_{t-1} - \beta x_{t-1}))$$

يسمح نموذج تصحيح الأخطاء بإدماج التذبذبات القصيرة الأجل. يجب أن يكون المعامل β_2 سالبا باعتباره معامل تصحيح نحو التوازن الطويل المدى. و يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة كما يلي:

$$\Delta y_t = \beta_1 \Delta x_t + \beta_2 e_{t-1} + \varepsilon \quad \beta_2 < 0$$

3-1-4 نموذج تصحيح الخطأ و علاقة السببية Granger

بعد التحقق من وجود العلاقة في المدى الطويل يتم اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين باستعمال طريقة Granger ومن شروط استعماله أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة. وهذا الاختبار يعتمد على المعادلات التالية للمتغيرين x, y :

$$Y_t = \sum_{i=1}^p a_i^* X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^p b_i^* Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^p c_i^* Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p d_i^* X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^p e_i^* X_{t-i} + \sum_{i=1}^p h_i^* Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن X, Y : المتغيرين التابع و المستقل.

P : عدد التأخرات.

المعادلة (1) هي معادلة مختزلة للمعادلة (3).

المعادلة (2) هي معادلة مختزلة للمعادلة (4).

ولاختبار العلاقات السببية نستعمل الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: d_i^* = 0$$

$$h_i^* = 0 : H_0$$

وفي حالة رفض كل من الفرضيتين فان المتغيرين مستقلين، أما إذا تم رفضهما معا، فهناك علاقات سببية في الاتجاهين.

ولاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب نسبة F:

$$F = \left[\frac{RSSR - RSSU}{d} \right] / \left[\frac{RSSU}{(N - K)} \right]$$

بحيث $RSSR$: مجموع بواقي المربعات في المعادلات المختزلة.

$RSSU$: مجموع بواقي المربعات في المعادلات غير المختزلة.

d : الفرق بين معاملات المعادلة المختزلة والمعادلة غير المختزلة.

N : عدد المشاهدات.

فإذا كانت F أكبر من إحصائية فيشر الجدولية نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقات سببية، أما إذا كانت F أصغر من إحصائية فيشر الجدولية نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقات سببية.

3-1-5 اختبار التكامل المتزامن Johansen (1988):¹⁴

قام Johansen سنة 1988 باختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمدا على الأشعة الذاتية (propres) المرتبطة بالقيم الذاتية الذاتية (propres) الأكبر للمصفوفة A ، و يقوم هذا الاختبار على حساب عدد أشعة التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن ويعتمد على تقدير النموذج التالي: (9)

$$\Delta Y_t = A_0 + A_0 \Delta Y_{t-p} + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + A_{p-1} \Delta Y_{t-p-1} + \varepsilon_t$$

بحيث: P : عدد التأخرات في النموذج.

ومن أجل $p=1$ يصبح النموذج كالتالي: $\Delta Y_t = A_0 + A_0 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة A معدومة فان رتبة المصفوفة $r=0$ فلا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كان $r=k$ فهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة، أما إذا كانت رتبة المصفوفة $(k-1 > r > 1)$ فانه يوجد r علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء ECM.

رتبة المصفوفة A تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات ويتم إحصائيا حساب قيمة:

$$\lambda_{trace} = n \sum_{l=1}^K L_n (1 - \lambda_l)$$

n : عدد الملاحظات، r : رتبة المصفوفة، k : عدد المتغيرات، λ_l : القيم الذاتية للمصفوفة A .

وهذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي χ^2 ، واختبار Johansen يعتمد على اختبار الفرضيات التالية:¹⁵

رتبة المصفوفة تساوي الصفر $H_0: r=0$ مقابل $H_1: r > 0$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي

أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة نمر الى الاختبار الذي يليه.

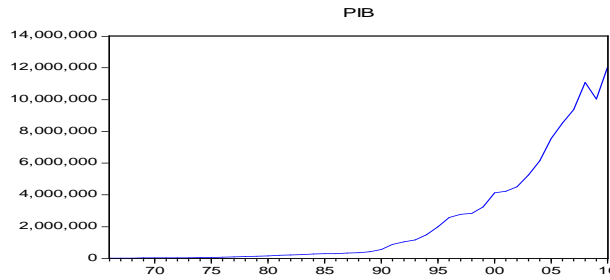
رتبة المصفوفة تساوي الواحد $H_0: r=1$ مقابل $H_1: r > 1$ ، وفي حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي

أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه.

رتبة المصفوفة تساوي $k-1$: H_0 مقابل $r=k-1$: H_1 ، وفي حالة رفض الفرضية العدمية H_0 هذا يعني أن رتبة المصفوفة تساوي k وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لأن كل المتغيرات مستقرة، وفي حالة قبول الفرضية H_0 أي أن رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ فهذا يدل على وجود $k-1$ علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

2-3 دراسة الاستقرارية

1-2-3 تطور الناتج الداخلي الخام



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج Eviews 6.1

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الناتج الداخلي الخام غير مستقر وهو في زيادة مستمرة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد سنة 1995.

وللتأكد من ذلك سنقوم باختبار استقرارية السلسلة. وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF الذي يأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من خلال دمج الفروق، يستخدم اختبار ADF لتوضيح استقرارية السلسلة من عدمها ونوع السلسلة الغير مستقرة أي إذا كانت من النوع المحدد TS أو من النوع العشوائي DS. ومن أجل أخذ مختلف الاحتمالات الممكنة، فإن اختبار ADF عمل على تقدير ثلاث نماذج مختلفة وتحت ثلاث فرضيات: بدون حد ثابت ، بوجود حد ثابت و اتجاه زمني، بوجود حد ثابت.

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j PIB_{t-j} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j PIB_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j PIB_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

يعتمد إختبار ADF على اختيار مستوى التأخرات انطلاقاً من تنديية معايير AK، SCH و HQ و باستخدام برنامج Eviews توصلنا إلى أن مستوى التأخر الملائم هو $p=1$ ، سوف نقدر النماذج حسب هذا التأخر كما يلي:

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j PIB_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{تقدير النموذج السادس:}$$

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام b أي اختبار $H_0: b=0$ نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهرياً عن الصفر ($t_{cal} = 2.07 < t_{tab} = 2.79$) بالتالي نقبل الفرضية H_0 و نمر إلى تقدير النموذج الخامس.

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j PIB_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{تقدير النموذج الخامس:}$$

نقوم باختبار معنوية الثابت c أي اختبار $H_0: c=0$ نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهرياً عن الصفر ($t_{cal} = 1.32 < t_{tab} = 2.54$) نقبل الفرضية H_0 بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الرابع.

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j PIB_{t-j+1} + \varepsilon$$

اختبار جذر الوحدة: $H_0: \Phi=1$

نلاحظ أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية H_0 أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

و بتطبيق الفروق الأولى على بيانات الناتج الداخلي الخام تحصلنا على النتائج التالية:

تقدير النموذج السادس:

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ($t_{cal} = 2.7 < t_{tab} = 2.79$) نقبل الفرضية H_0 بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الخامس.

تقدير النموذج الخامس

نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ($t_{cal} = 1.43 < t_{tab} = 2.54$) نقبل الفرضية H_0 بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الرابع

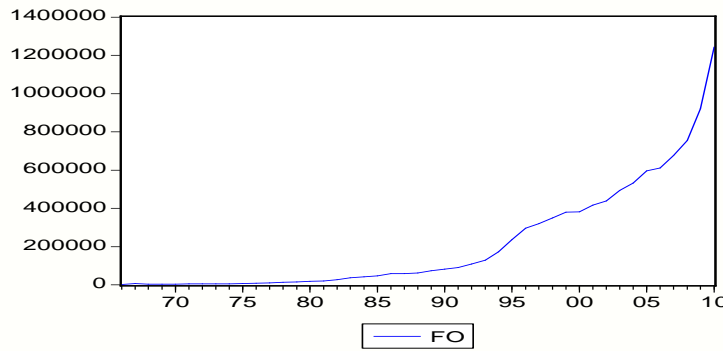
تقدير النموذج الرابع

نلاحظ أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية H_0 أي أن السلسلة غير مستقرة من الدرجة الأولى وهي من نوع DS.

وبإتباع نفس الخطوات السابقة نقوم بدراسة استقرارية السلسلة من الدرجة الثانية، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

نلاحظ أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية $H_0: \Phi=1$ أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية.

3-2-2 تطور الجباية العادية



نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجباية العادية غير مستقرة وهي في زيادة مستمرة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد سنة 1995.

وللتأكد من ذلك سنقوم باختبار استقرارية السلسلة. وذلك باستخدام ديكي فولر المطور ADF وذلك بتقدير ثلاث نماذج التالية:

$$\Delta FO_t = \rho_1 FO_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j FO_{t-j+1} + c + \varepsilon_t, \dots (5) \quad \Delta FO_t = \rho_1 FO_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j FO_{t-j+1} + \varepsilon_t, \dots (4)$$

$$\Delta FO_t = \rho_1 FO_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j FO_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t, \dots (6)$$

كأول خطوة نقوم بتحديد مستوى التأخرات انطلاقا من تدنيرة معايير AK، SCH و HQ وباستخدام برنامج Eviews توصلنا إلى أن مستوى التأخر الملائم هو $p=1$ ، وبتابع نفس خطوات دراسة استقرارية السلسلة السابقة توصلنا إلى أن سلسلة الجباية العادية غير مستقرة من الدرجة الثانية وهذا ما يبينه الجدول التالي.

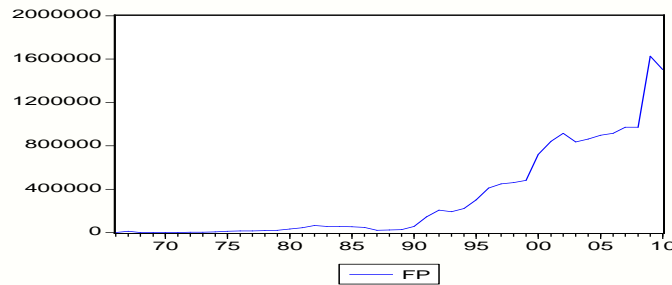
Augmented Dickey – fuller (ADF) unit root tests

المستوى			الفروق الأولى			الفروق الثانية			t _c / t _{tab}
وجود اتجاه و ثابت	وجود ثابت بدون اتجاه	بدون ثابت أو اتجاه	وجود اتجاه و ثابت	وجود ثابت بدون اتجاه	بدون ثابت أو اتجاه	وجود اتجاه و ثابت	وجود ثابت بدون اتجاه	بدون ثابت أو اتجاه	
tca= 1.95	tcal= 0.96	tcal= 0.6	tcal= 3.09	tcal= 3.68	tcal= 3.73	tcal= 1.3	tcal= 1.81	tcal= 2.7	
-4.19	-3.6	-2.62	-4.2	-3.60	-2.62	-4.21	-3.61	-2.62	1%
-3.52	-2.93	-1.94	-3.52	-2.93	-1.94	-3.52	-2.93	-1.94	5%
-3.19	-2.6	-1.61	-3.19	-2.60	-1.61	-3.19	-2.6	-1.61	10%

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج Eviews 6.1

من خلال الجدول و عند الفروق الثانية نلاحظ بأن t المحسوبة أكبر من t الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية، بالتالي نقبل الفرضية $H_0: \Phi=1$ أي أن السلسلة غير مستقرة من الدرجة الثانية.

3-2-3 تطور الجباية البترولية:



نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجباية العادية غير مستقرة وهي في زيادة مستمرة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد سنة 1995.

من الواضح أن شكل الارتباط الذاتي يقع خارج حدود فترة ثقة 95% على مدى 9 فجوات زمنية، مما يشير على عدم توفر صفة الاستقرار في هذه السلسلة.

وللتأكد من ذلك سنقوم باختبار استقرارية السلسلة. وذلك باستخدام ديكي فولر المطور ADF وذلك بتقدير ثلاث نماذج التالية:

$$\Delta FP_t = \rho_1 FP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j FP_{t-j+1} + c + \varepsilon_t, \dots (5) \quad \Delta FP_t = \rho_1 FP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j FP_{t-j+1} + \varepsilon_t, \dots (4)$$

$$\Delta FP_t = \rho_1 FP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j FP_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t, \dots (6)$$

كأول خطوة نقوم بتحديد مستوى التأخرات انطلاقا من تدنيرة معايير AK، SCH و HQ و باستخدام برنامج Eviews توصلنا إلى أن مستوى التأخر الملائم هو $p=1$ ، وبتابع نفس خطوات دراسة استقرارية السلسلة السابقة توصلنا إلى أن سلسلة الجباية البترولية مستقرة من الدرجة الثانية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

Augmented Dickey – fuller (ADF) unit root tests

الفروق الثانية			الفروق الأولى			المستوى			t _{tab}
بدون ثابت أو اتجاه	وجود ثابت	وجود اتجاه و ثابت	بدون ثابت أو اتجاه	وجود ثابت	وجود اتجاه و ثابت	بدون ثابت أو اتجاه	وجود ثابت	وجود اتجاه و ثابت	
t _{cal} = -5.07	t _{cal} = -5.08	t _{cal} = -5.15	t _{cal} = -1.60	t _{cal} = -2.31	t _{cal} = -3.45	t _{cal} = 3.46	t _{cal} = 2.49	t _{ca} = 0.21	t _{tab}
-2.62	-3.61	-4.21	-2.62	-3.60	-4.2	-2.62	-3.6	-4.19	1%
-1.94	-2.93	-3.52	-1.94	-2.93	-3.52	-1.94	-2.93	-3.52	5%
-1.61	-2.6	-3.19	-1.61	-2.60	-3.19	-1.61	-2.6	-3.19	10%

نلاحظ من خلال الجدول أنه عند الفروق الثانية t المحسوبة اصغر من t الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية، بالتالي نرفض الفرضية H₀: Φ=1 أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية. إن إختبار التكامل المتزامن يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة مما يعني اسقاط سلسلة الجباية العادية كونها غير مستقرة من نفس الدرجة.

3-3 إختبار Granger للسببية:

بعد دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات تجري إختبار Granger للعلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام والجباية البترولية باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 6 حيث نقوم أولاً بتحديد عدد الناخرات p و التي تم تحديده ب p=2 . بعد مقارنة F المحسوبة 13.0631 مع F الجدولية 4.08 تبين أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة و ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد ما بين الجباية البترولية والناتج الداخلي الخام، أي أن التغير في الجباية البترولية يؤدي إلى التغير في الناتج الداخلي الخام. في حين ان التغير في الناتج الداخلي الخام لا يؤدي إلى التغير في الجباية البترولية بحيث أن F المحسوبة 3.44 أصغر من F الجدولية.

3-4 تقدير العلاقة الطويلة المدى بين PIB و FP باستخدام MCO.

ترتكز نظرية التكامل المتزامن على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة حيث يشير كل من Engle and Granger 1987 إلى إمكانية توليد نموذج خطي يتصف بالاستقرارية من السلاسل الزمنية غير المستقرة . و يتم ذلك من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: بتقدير العلاقة الطويلة المدى بين PIB و FP باستخدام MCO.

$$PIB_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}FP_t + e_t$$

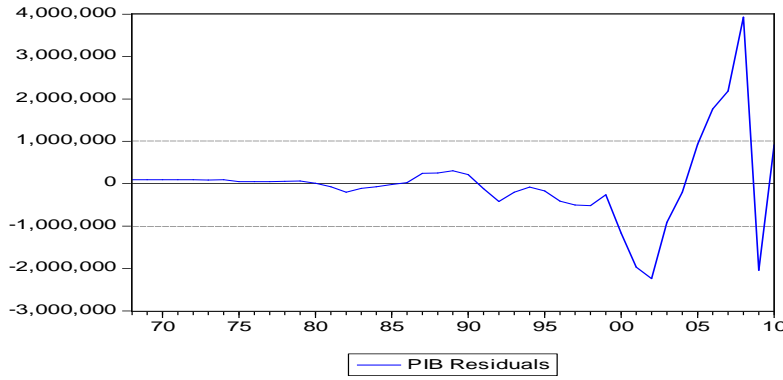
$$PIB = -83265.25 + 7.466FP$$

$$(-0.42) \quad (21.10)$$

نلاحظ من خلال المعادلة المقدره أن FP له تأثير إيجابي على PIB ، و لمعرفة ما إذا كانت هناك إمكانية لوجود علاقة توازن طويل المدى نقوم بدراسة استقرارية بواقي المعادلة السابقة و هذا ما سنتطرق إليه في المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: دراسة استقرارية البواقي للمعادلة السابقة

يتضح من خلال الرسم البياني للبواقي بأنه مستقر.



للتأكد من ذلك سوف نقوم باختبار استقرارية البواقي باستخدام ADF و ذلك بعد تحديد فترات التأخر (تدنية معايير SC , AIC) و التي تم تحديدها ب P=2

Augmented Dickey – Fuller (ADF) unit root tests

البواقي في المستوى	نوع النموذج	اختبار ADF
-4.64	النموذج 1	اختبار ADF
-4.73	النموذج 2	اختبار ADF
-4.96	النموذج 3	اختبار ADF

تبين من خلال نتائج الجدول استقرارية البواقي في المستوى حيث أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند كل المستويات.

بما أن متغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة و البواقي مستقرة من درجة أقل يتم تقدير علاقة النموذج الديناميكي (القصير الأجل) باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta PIB_t = \alpha_1 \Delta FP_{t-1} + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \quad \alpha_2 < 0$$

$$\Delta PIB_t = 200813.27 + 2.307 \Delta FP_{t-1} - 0.04 e_{t-1} + \hat{u}_t$$

$$(2.53) \quad (3.11) \quad (-0.48)$$

يمكن إعادة صياغة نموذج تصحيح الأخطاء بالمعادلة التالية:

$$\Delta PIB_t = 200813.27 + 2.307 \Delta FP_{t-1} - 0.04 (PIB_{t-1} + 83265.25 - 7.466 FP_{t-1}) + \hat{u}_t$$

المعادلة المقدره يتضح أن المعاملات تختلف جوهريا عن الصفر و معامل قوة التذكير (La force de rappel) سالبة جوهريا، أي أن نموذج تصحيح الأخطاء ECM محقق. مما يعني أن للجباية البترولية تأثير إيجابي كبير على تطور الناتج الداخلي الخام.

الخاتمة

سعيًا وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيرادات الدولة، ورد الاعتبار للجباية العادية، سعت الجزائر إلى التركيز على إعادة تصميم نظام ضريبي يعبر عن فلسفة جديدة كجزء من انشغالها بدورها الاقتصادي، الاجتماعي و حتى السياسي من خلال قيامها بإصلاح شامل على نظامها الضريبي سنة 1991، لإعطاء الضريبة دورا اقتصاديا واجتماعيا يمكنها من رفع مردودية الجباية العادية من أجل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، و يتوقف ذلك على مدى فعالية النظام الضريبي. حيث تعتبر فعالية النظام الضريبي إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرته على تحقيق أهدافه الاقتصادية، الاجتماعية و المالية، لذلك تشكل تلك الفعالية إحدى الاهتمامات لدى القائمين على السياسة الاقتصادية.

وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها في البحث نضع بعض التوصيات بهدف التقليل من الاختلالات وتحقيق النمو الاقتصادي، ونجمل أهم التوصيات فيما يلي:

- ضرورة الإسراع في مباشرة الإصلاحات الهيكلية والتي هي تقريبا مجمدة حاليا في جميع المجالات" إصلاح قطاع البنوك وتنمية السوق المالية، إشراك القطاع الخاص في البنية الأساسية و الخوصصة، إعادة هيكلة المنشآت العامة وذلك بغرض الرفع من مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي الوطني.
- ضرورة توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى جانب تطهير الإدارة من العراقيل والبيروقراطية و المحسوبية، بالإضافة إلى ذلك يجب توفير بيئة ملائمة للاستثمار من خلال توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة الاستثمار، مع ضرورة وجود مصادر للتنموين بالمواد الأولية و توفر اليد العاملة المؤهلة.
- تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال:
- إنشاء لجنة لدى المديرية العامة للضرائب توكل لها مهمة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ثم معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي الجزائري.
- يجب على المشرع الضريبي الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار، وتحسين تنظيم وإدارة المؤسسات العمومية و بالتالي تحسين المنتج الضريبي المترتب عن نشاطها.
- تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي قصد تغيير الذهنيات المعادية للضريبة والاهتمام أكثر بالإدارة الضريبية حتى تؤدي مهامها على الوجه الكامل.
- عقلنة التحفيزات الضريبية بما يتماشى والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية، و الرفع من كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي.

الهوامش

- 1- **Maurice Duverger**, "Eléments de fiscalité", Presse universitaire de France Paris, 1976.
- 2- **ناصر مراد** ، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق" ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص 40.
- 3- **عبد المجيد قدي**، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية" ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر ، 2003 ، ص 35.
- 4- **White W.I**, La politique Fiscale et Le Taux de Croissance Désiré, Economie Appliquée, n° 3, 1959, p 337-356
- 5- **Kurihara K.K.**, A Linear Programming Fiscal Policy Model of Capacity Growth, Public Finance, n° 3-4, 1965, p 272-279
- 6- **رمزي زكي**، "التضخم الهيكلي" دار المستقبل العربي - الكويت، 1988.
- 7- **كريم النشائي وآخرون**، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 28.
- 8- **رجراج أحمد**، مرجع سابق، النظام الجبائي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2004، ص 67 - 68.
- 9- **Média Bank**, N° spécial, mars 2003, p 03.9
- 10- **Média Bank**, N° 64, avril 2003, p:16
- 11- تقرير البنك العالمي "التنمية الاقتصادية وآفاقها: ارتفاع أسعار النفط وتسيير المداخيل"، جريدة الخبر، العدد 4448 الموافق لـ 16-07-2005، ص 06.
- 12- **ناصر مراد**، الإصلاحات في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003، ص 29.
- 13- **Régis Bourbonnais**, Econométrie, 4^e édition DUNOD Paris 2001 p233
- 14- **Allain Pirotte**, « L'économétrie des origines aux développements récents » Edition CNRS, Paris, 2004, P98
- 15- **Régis Bourbonnais**, Op, Cit, p 293